Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(4) ; March 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
10. 1.2019	23.2.2019	15.3.2019

التحولات الإقليمية العربية وانعكاساتها على العلاقات التركية الجزائرية

Arab regional transformations and their impact on Turkish-Algerian relations

الأستاذة: بوساحة آمـال — الأستاذ: غـراب امـحمد رفيق

أستاذة مساعدة "أ" — أستاذ مساعد "أ"

AMEL BOUSSAHA — M'HAMMED-RAFIK GHERAB

جامعة الجزائر-٠٣-/ كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية/ قسم الدراسات الدولية

ملخص

عرفت العلاقات التركية الجزائرية تحولا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في ٢٠٠٢، أدي هذا التحول إلى إزدهار العلاقات بين البلدين من خلال المقاربة التي تبناها القادة الأتراك والتي تتمحور حول العمق الإستراتيجي لتركيا، والمراد منها جعل تركيا دولة محورية في دائرتها الجيوسياسية. بيد أنها واجهت تحديات عدة كان أبرزها التحولات التي شهدتها المنطقة العربية والتي شكلت تهديدا أمنيا للبلدين نظرا لقربها الجغرافي منها، كما أدت إلى تباين الموقفين التركي والجزائري حيالها ،إلا أنها من ناحية أخرى انعكست بشكل ايجابي على العلاقات البلدين وساهمت في تعزيزها من خلال الإنفتاح والتعاون الإقتصادي وزيادة الإستثمارت التركية في الجزئرية .

الكلمات المفتاحية: التحولات الإقليمية، تركيا، الجزائر ، الربيع العربي.

Abstract

Turkish-Algerian relations have undergone a transformation since the AKP came to power in 2002. This transformation has led to the flourishing of relations between the two countries through the approach adopted by the Turkish leaders, which is centered on Turkey's strategic depth and is intended to make Turkey a central state in its geopolitical circle. However, it faced several challenges, most notably the changes in the Arab region which posed a security threat to the two countries because of their geographical proximity to them, and the differences between the Turkish and Algerian positions towards them, but on the other hand reflected positively on the relations between the two countries and contributed to strengthening them through openness and economic cooperation And increase Turkish investment in Algeria.

المدخل

يهدف البحث إلى دراسة العلاقات التركية الجزائرية في سياق التحولات التي شهدتها المنطقة العربية ومدى تأثر العلاقات الثانئية بين البلدين بهاته التحولات التي كان لها تداعياتها على المستويين الإقليمي والدولي. لاسيما وأن كل من تركيا والجزائر لها حدود جغرافية مباشرة مع دول شهدت ما عرف بالربيع العربي (سوريا، تونس، ليبيا،..).

أما محاور البحث فستكون كما يلي:

المحور الأول: العلاقات التركية الجزائرية : قراءة تاريخ النشأة وكرونولوجيا التطور

المحور الثاني: العلاقات التركية الجزائرية في ضوء التحولات الإقليمية العربية

١/ البعد السياسي

٢/ البعد الإقتصادي

المحور الثالث: تداعيات التحولات الإقليمية العربية على العلاقات التركية الجزائرية

١/ من الناحية السياسية

٢/ من الناحية الإقتصادية

كما تم الإعتماد على المنهج التاريخي الوصفي لتتبع سير تطور العلاقات الثنائية بين البلدين منذ الفترة العثمانية إلى مابعد فترة الحراك الشعبي العربي، واعتماد المنهج التحليلي والإحصائي لمساعدتنا في دراسة و تحليل العلاقات التركية الجزائرية في بعديها السياسية والإقتصادي

مقـــــدمة:

تميزت العلاقات التركية الجزائرية بكونها ضاربة بأعماقها في جذور التاريخ، حيث امتد الوجود العثماني في الجزائر لنحو ثلاثة قرون منذ عام ١٥١٨م وحتى احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠م، أين تميزت هذه الفترة بانتهاء الوجود العثماني بالجزائر لتشهد فيما بعد العلاقات بينهما نوعا من الإنقطاع والتباعد الذي تكرس بفعل الوجود الاستعماري بالجزائر. إلا أنه وبعد حصول الجزائر على استقلالها شهدت العلاقات بين الطرفين تقاربا على الرغم من كون العلاقات التركية بمحيطها الإقليمي العربي تعرف نوعا من الصراع نتيجة للثنائيات التي استقرت في الأذهان لدى الأتراك والعرب.

أسهم تولي حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا في إحداث تغيرات وتحولات ضمن سياستها الخارجية في سياق مراجعة شاملة لأولويات سياسة بلادهم الخارجية، وقد عرفت تركيا تحديا حقيقيا لإستراتيجيتها والمعتمدة على تصفير المشكلات والمتعددة الأبعاد بعد قيام الحراك الشعبي العربي ومساندتها له، فكان لإنتهاج تركيا لمثل هذه السياسة أن جعلها تختلف مع رؤية الجزائر ومواقفها من هذا الحراك الذي إعتبرته شأنا داخليا، مما يدفعنا لطرح التساؤل التالي: ما مدى تأثر الرؤى السياسية للبلدين بالتحولات الاقليمية العربية وإنعكاسها على علاقاتهما؟

وللإحاطة بالإشكالية الموضحة أعلاه سينفرد التحليل على ثلاث محاور:

المحـــور الأول:العلاقـــات التركيـــة الجزائريـــة: قـــراءة تـــاريخ النشـــأة وكرونولوجيا التطور

تعـد العلاقـات التركيـة الجزائريـة ضـاربة في عمـق التـاريخ إذ تمتـد إلى الوجـود العثمـاني في الشـمال الأفريقـي، ابتـداء مـن القـرن الخـامس عشـر حيـث سـاهمت الإمبراطوريـة العثمانيـة في مواجهـة الهجمـات الأوربيـة علـى الشـمال الأفريقـي عـبر إرسـال المسـاعدات العسـكرية[1]، وجـاءت هـذه المسـاعدة عقـب اسـتنجاد الـدول المغاربيـة بالدولـة العليـة للتصـدي للحمـلات العسـكرية عليهـا لاسـيما الإسـبانية منهـا، وقـد تـرأس الإخـوة عـروج وخـير الـدين بربـروس حملـة المسـاعدات العثمانيـة سـنة ١٥١٦م ليكـون هـذا التـاريخ بدايـة التواجـد العثمـاني في الشـمال الأفريقـي ويبـدأ معـه مرحلـة توطيـد العلاقـات العثمانيـة الجزائرية التي مرت بمراحل عدة ابتداء من العام ١٥١٨[2].

ورغـم الإخـتلاف الجـوهري مـن الناحيـة العرقيـة والإثنيـة واللغويـة بـين الجزائـريين والعثمـانيين، إلا أن الجزائـريين رحبـوا بالعثمـانيين كـونهم يمثلـون رمـز الخلافـة الإسـلامية، واسـتمرت الجزائـر وجيشـها تحـت ظـل الإمبراطوريـة العثمانيـة لأكثـر مـن ثـلاث مائـة سـنة، لعبـت فيهـا الجزائـر دورا هامـا إلى جانـب الدولـة العليـة لحمايـة حـدودها إلى غايـة سـقوط الجزائر تحت الإستعمار الفرنسي سنة ١٨٣٠[3].

[1] محمود زكريا محمود ابراهيم، **العلاقات السياسية الأفريقية– التركية: المحددات والقضايا**، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، أكتوبر ٢٠١٥، ص (١٩٣، ٢١٨).

[2] . عائشة قادة بن عبد الله ، أمينة مسعودي،،"**السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الجزائرية التركية**"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية،ع. ٥، مارس ٢٠١٥، ص (٦٥، ٧٤).

[3] .علي لخضاري، "**العلاقات الجزائرية التركية من منظور التاريخ ورهانات الحاضر والمستقبل**"، نقلا عن وكالة الأنباء التركية العربية:

http://www.turkarab.net.

أعلن الداي حسين استسلامه من خلال الإمضاء على وثيقة الإستسلام في يوم ٥ جويلية ١٨٣٠[٤]، وعقب احتلال فرنسا للجزائر شهدت العلاقات العثمانية الجزائرية في فترة الاحتلال انقطاعا تاما نتيجة للسياسات التي كانت تمارسها فرنسا في الجزائر؛ حيث استغلت فرنسا الهوة التي برزت بين الجزائريين والعثمانيين قبيل استعمارها للجزائر. ففي تلك الفترة عرفت سلوكا سلبيا للعثمانيين تجاه الجزائريين والتي استندت إلى التحكم والتعالي[٥]، كما عمدت فرنسا إلى طمس كل ما يربط الجزائر بإنتمائها الحضاري، إذ قامت بتحويل المساجد التي بنيت في العهد العثماني إلى كنائس كمسجد "كتشاوة" الذي ظل أبرز المعالم التاريخية للحقبة العثمانية بالجزائر[٦].

على صعيد أخر، عرفت الدولة العثمانية هي الأخرى مرحلة فاصلة في تاريخها إبان قيام الحرب العالمية الأولى، إذ شهدت مرحلة ضعف وتفكك رغم محاولات وجهود السلطان عبد الحميد الثاني لحمايتها. وفي سنة ١٩٢٢ قام مصطفى أتاتورك بإنهاء الخلافة ليعلن عن قيام الجمهورية التركية الحديثة في سنة ١٩٢٣، في حين نأت تركيا بنفسها في فترة الحرب العالمية الثانية مركزة مساعيها لبناء دولة حديثة على أسس أتاتورك العلمانية[٧].

[٤].عبيد مصطفى ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: العهد العثماني**، جامعة المسيلة، قسم التاريخ، ص، ٨٤.

[٥].بيحي وزيدي، **السياسة الخاريجة التركية تجاه الدول المغاربية بعد ٢٠٠٢**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ٢٠١٢-٢٠١٣، ص، ٨٠.

[٦].علي لخضاري، **مرجع سبق ذكره**.

[٧].علي حسين باكير، "**تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي**"، في: محمد عبد العاطي : محررا، **تركيا بيت تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.١، ٢٠١٠)، ص. ١٣.

أدت الرؤية الكمالية التحديثية التي سارت باتجاه تغريب الدولة التركية الحديثة الرافضة لإنتمائها الحضاري الإسلامي واعتباره سببا لتخلفها إلى الإتجاه نحو بناء علاقاتها وتأكيد تعاونها الإستراتيجي الوثيق مع الغرب[٨].

أثر هذا التوجه نحو الغرب على السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي والجزائر، وتجسد ذلك في الموقف التركي من الثورة الجزائرية وامتناعها عن التصويت لصالحها في أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٥٨، وشكل هذا الموقف صدمة بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، ويأتي موقف تركيا بالإمتناع عن التصويت حسب وجهة نظر تركية في تلك الفترة كونها انضمت إلى المعسكر الغربي، في محاولة منها مسايرة توجهها الغربي وكسب التأييد الغربي بالرغم من أن تركيا قد خاضت حربا ضد الإستعمار (١٩١٩-١٩٢٣)[٩].

عقب نيل الجزائر استقلالها عام ١٩٦٢ أيدت تركيا ذلك من خلال برنامج حكومة إينونو الثانية بإدلاء التصريح التالي:" ومن المعلوم أن مانشعر به من أحاسيس المودة الصادقة تجاه الشعب الجزائري الذي قرر مصيره بنفسه بإستفتاء الأول من تموز، إنما تنبع من ماضينا المشترك، وبهذه المناسبة فإننا نود أن نعرب عن التهاني القلبية وأطيب تمنيات الشعب التركي والحكومة التركية للشعب الجزائري الشقيق".

كما صرح الرئيس التركي "جمال كورسيل" في وقت سابق عبر فيه عن تأييده لنضال الشعب الجزائري خلال تنظيم أسبوع الجزائر في أنقرة في كانون الأول ١٩٦٠. يأتي هذا التغير في الموقف التركي بعد انقلاب ٢٧ ماي ١٩٦٠، وظهر ذلك جليا في خطاب ألقاه وزير خارجية تريا آنذاك "سليم ساربر" أثناء انعقاد أشغال الجمعية

[٨].غراهام فولر، **"الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي"**، (أبو ظبي: مركز الإمارت للدرات الإستراتيجية، ط. ١، ٢٠٠٩)،ص ص. ٣٠، ٣١.

[9].Eyup Ersoy , **Turkish Foreign Policy Toward the Algerian War of Independence (1954-1962)**, Turkish Studies, 2012, vol.13,N°.4,p.(683,695).

العامة للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول ١٩٦٠ والذي جاء فيه:" إن مسألة الجزائر تبرز من بين المشاكل السياسية الرئيسة التي يجب مناقشتها في اللجنة الأولى إزاء الأحداث المؤلمة وإراقة الدماء الإنسانية التي حلت في الجزائر لهذه المدة الطويلة من الوقت، وإن تركيا ومواطنيها ينعمون بالعواطف الأخوية تجاه الشعب الجزائري الباسل ويشعرون المشاعر نفسها حول طموحاتهم المشروعة[١٠]...".

جاء الموقف التركي الايجابي تجاه الثورة الجزائرية ومطالبها بنيل الإستقلال كنتيجة للانقلاب العسكري في تركيا الذي أطاح بحكومة "عدنان مندريس"، ومحاولة منها كسب التأييد الخارجي لهذا الإنقلاب، وأيضا لتحسين علاقاتها مع الدول العربية والرغبة في إقامة علاقات أوثق مع الدول الناشئة حديثا لكسب تأييدها في القضايا التي تهم تركيا لاسيما منها القضية القبرصية. وكان لتوجه السياسة الخارجية التركية نحو الغرب في أعقاب الحرب العالمية الثانية أن جعل جميع علاقاتها مع الأجزاء غير الغربية من العالم مشروطة بعلاقاتها مع الغرب، وهو الأمر الذي جعل تركيا في عزلة عن محيطها الإقليمي والقضايا العربية.

قامت تركيا فيما بعد بتدارك مواقفها بعد الإنتقادات التي وجهت لها على المستويين الشعبي والرسمي داخلها، وعلى المستوى الخارجي تمثل في موقف الجزائر الذي انتقد موقفها وسياستها تجاه الثورة الجزائرية، كما قامت تركيا بتقديم اعتذار رسمي إلى الجزائر في عام ١٩٨٥ خلال زيارة الرئيس التركي "تورغوت أوزال" إلى الجزائر انتقد فيها موقف حكومة "عدنان مندريس" بالإمتناع عن التصويت لصالح استقلال الجزائر لاسيما عام ١٩٥٨، كما عبر عن التقارب والصداقة التي تجمع البلدين[١١].

[١٠].أحمد نوري النعيمي، **"الوظيفية الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط"**، (الأردن: دار زهران للنشر، ٢٠١٢)، ص. ٩١.

[11].Eyup Ersoy, **Ibid**.

المحور الثاني: العلاقات التركية الجزائرية في ضوء التحولات الإقليمية العربية

بانتهاء الحرب الباردة في القرن الماضي، شهد النظام الدولي تغيرا في طبيعته وبنيته وموازين القوى فيه، وبروز الهيمنة الأمريكية عليه كقائدة للأحادية القطبية، وفي ظل هذه التغير برزت عدة متغيرات دولية وإقليمية ساهمت في تشكل دوائر جيوسياسية محيطة بتركيا، والتي دفعتها إلى إلى البحث عن لعب دور فاعل ومميز ضمن دائرتها الجيوسياسية، وبذلك عملت على إعادة هيكلة سياستها الخارجية لاسيما بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة عام ٢٠٠٢م، كما قامت بتبني رؤية جديدة لمكانتها وعلاقاتها بالعالم قائمة على مفهوم العمق الإستراتيجي.

انطلاقا من المقاربة الجديدة لركيا ومكانتها، سعى القادة الأتراك إلى جعل تركيا دولة دولة مركز ضمن دائرتها الجيوسياسة، وتفنيد الطرح الغربي القائل بأنها دول جسرية، وهو ما عبر عنه السيد "داوود أوغلو" في كتابه "العمق الإستراتيجي" ب: "أنه وفي ظل المتغيرات الدولية في الألفية الجديدة لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بات يتحتم على تركيا أن تقوم بتعريف وتوصيف وضعيتها توصيفا صحيحا... وتحتل تركيا موقعا مركزيا في القارة الأم أفروأوراسيا وتجمعها مع مناطق مختلفة عديدة[١٢]".

من هذا المنطلق، اعتمدت تركيا سياسة خارجية متعددة الأبعاد لتعزيز نفوذها ودورها الإقليميين، وتحسين المدركات المتبادلة مع العالم العربي والإسلامي وتوظيف رصيدها وامتدادها الحضاري لتعزيز وتوطيد علاقاتها في بعديها السياسي والإقتصادي مع دائرتها الجيوسياسية والحضارية، وانطلاقا من هذه المقاربة للقادة الأتراك نجد أن تركيا

[١٢].أحمد داوود أوغلو، "**العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"، ترجمة: محمد جابر ثليجي، طارق عبد الجليل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.٣، ٢٠١٤)، ص. ٦٠٩.

عملت على توثيق علاقتها مع الجزائر التي ربطتها بها رابطة تاريخية على امتداد قرون عدة كانت فيها الجزائر تحت مظلة الدولة العثمانية[١٣].

شهدت العلاقات التركية الجزائرية انفتاحا أكثر على الرغم من فترة القطيعة التي عرفها البلدين، وقد جاء هذا التغير مع انتهاج تركيا لرؤيتها الجديدة في سياستها الخارجية في إطار " التصور العثماني الجديد" المستند إلى نظرية العمق الإستراتيجي[١٤]، ووفقا لهذا التصور فإن العلاقات بين البلدين أخذت منحى تصاعدي منذ العام ٢٠٠٢م في بعديها السياسي والإقتصادي.

١/البعد السياسي: تحظى الجزائر باهتمام بالغ الأهمية على المستوى الرسمي لدى الحكومة التركية وقادتها، ويأتي هذا الاهتمام ضمن المسار الجديد للقادة الأتراك بالمضي نحو إقامة وتحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي وأيضا لما تمتاز به الجزائر من إمكانيات ومؤهلات تخولها لأن تكون دولة محورية في فضائها الجيوسياسي، ولأن تكون بوابة تركيا لدول شمال أفريقيا، وذلك بإقامة علاقات تقوم على الإنسجام والتوافق فيما يخص القضايا العربية والإسلامية والأفريقية على الرغم من اختلاف العقيدة السياسية بين البلدين[١٥].

من هذا المنطلق، سعت تركيا إلى تعزيز علاقتها بالجزائر من خلال تبادل الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين الأتراك للجزائر. وتعد زيارة رئيس الوزراء آنذاك السيد "طيب رجب أردوغان" للجزائر عام ٢٠٠٦م أولى هذه الزيارات والتي توجت بالتوقيع على

[13] . Mehmet Ozkan, **Turkey's Rising Role in Africa**, Turkish Policy Quartly, November 2010,Vol.9, N°.04, p p.(93-105).

[١٤].حسين علوان سطام ،"**توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق**"، مجلة دراسات دولية، العدد. ٥١، ٢٠١٢، ص (٦٥، ٧٨).

[١٥]. نعيم شلغوم، "**المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر**"،مجلة سياسات عربية، العدد. ١٧، نوفمبر ٢٠١٥، ص (١٠٣، ١١٥).

معاهدة "الصداقة والتعاون" بين البلدين، وتم الإتفاق رسميا على تنظيم اجتماع سنوي يجمع بين رئيسي حكومتي البلدين ويعقد بالتداول في الجزائر وأنقرة وذلك من أجل تعزيز الحوار السياسي بين البلدين[١٦].

كما قام وزير خارجية تركيا السيد "أحمد داوود أغلو" بزيارة رسمية إلى الجزائر في عام ٢٠١٢م تم فيها بحث تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية وعلى رأسها الأزمة السورية[١٧] والأوضاع في فلسطين وليبيا، فمنذ بداية أحداث ما اصطلح على تسميته الربيع العربي في تونس سنة ٢٠١١ شكل هذا الأمر تحديا حقيقيا لكلا البلدين.

فبالنسبة لتركيا شكلت الأزمة التركية تحديا واضحا لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية ومقاربتها تجاه محيطها الجيوسياسي، بالرغم من أن الحكومة التركية في بداية الأزمة انتهجت خطابا سياسيا أيدت فيه النظام السوري عبر دفعه إلى إجراء إصلاحات لازمة لتجاوز الأزمة الداخلية ولتفادي تكرار ما حدث في ليبيا[١٨]. إلا أنها اتجهت فيما بعد إلى مساندة المطالب الشعبية نظرا لعدم إستجابة نظام الأسد لتوجيهات القادة الأتراك له نحو عملية الإصلاح التدريجي وفقا للنهج التنازلي، أي من الأعلى إلى الأسفل وتقديرها أيضا بأن النظام السوري لم يكن راغبا في اتخاذ أي إجراءات ملموسة بتطبيق إصلاحات لحل الأزمة السورية[١٩].

---

[١٦]. "**رئيس الجمهورية يستقبل رجب طيب أردوغان رئيس ورزاء تركيا**"، ماي ٢٠٠٦: http://www.el-mouradia.dz

[١٧]. "**زيارة معالي وزير الخارجية التركية السيد أحمد داوود أوغلو إلى الجزائر**":

http://www.mfa.gov.tr.

[١٨]. علي حسين باكير، وآخرون، "**محددات الموقف التركي من الأزمة السورية**"، في: محمد نور الدين مقدما، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.١، ٢٠١٢، ص ص. ٦٢٣، ٦٢٥.

[19] .Asli Aydintaslas, **Turkey's New Policy on Syria**, Policy Anlysis, The Washington Institute. http://www.washington institute.org

ويمكن القول بأن الموقف التركي من التحولات التي شهدتها المنطقة العربية (تونس، مصر، ليبيا،...) كان موقفا مساندا لمطالب التغيير في هاته البلدان، على الرغم من أن استجابة تركيا لهاته التحولات اختلفت في طريقة إبراز مساندتها من حالة إلى أخرى، إلا أنها كانت تسير في خط المساندة والوقوف في صف المطالب الشعبية في هاته الدول[٢٠].

أما بالنسبة للجزائر فمنذ بداية أحداث الربيع العربي تحفظت في مواقفها تجاه الأحداث التي شملت (تونس، ليبيا، سوريا،...)، وإلتزمت الحياد في التعامل مع الأطراف المتنازعة انطلاقا من مبادئ سياستها الخارجية المتمثلة في احترام سيادة الآخرين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ودعم الوساطة الدبلوماسية لحل الخلافات. وتأسيسا على ذلك فإن الجزائر تبنت مقاربة الحل السلمي والدعوة للحوار السياسي بين جميع مكونات الشعب سواء في ليبيا أو سوريا، وتفادي التدخل العسكري والتدخلات الأجنبية كحل للأزمات لاسيما منها السورية والليبية على غرار الموقف التركي الداعي إلى التدخل العسكري[٢١].

وفي إطار تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية بالجزائر فإن البلدين استمرا بتبادل الزيارات على المستوى الرسمي ، حيث قام رئيس الوزراء التركي عام ٢٠١٣ آنذاك السيد "طيب رجب أردوغان" بزيارة رسمية إلى الجزائر[٢٢]، وبعد توليه منصب رئاسة

---

٢٠. مراد يشيلطاش، إسماعيل نعمان ثليجي، **"السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر، ٢٠١٣، ص. ٤.

http://studies aljazeera.net.

٢١. محمد لعقاب، **"أسس الموقف الجزائري من تداعيات الربيع العربي: أزمات ليبيا وسوريا"**، نقلا عن موقع: أراء حول الخليج: ٢٠١٨/٠٩/٢٥.

http://araa.sa.

٢٢. **"السيد أردوغان رئيس الوزراء يجري زيارة رسمية لكل من الجزائر وتونس"**: نقلا عن موقع :

www.mfa.gov.tr.

الجمهورية قام السيد "أردوغان" بزيارة إلى الجزائر في نوفمبر ٢٠١٤، وفي ٢٦ فيفري ٢٠١٨ قام الرئيس التركي بزيارة رسمية للجزائر وقد شلمت هذه الزيارة والزيارات التي سبقتها أجندة سياسية وصفتها الرئاسة الجزائرية بأنها مهمة جدا واعتبر الرئيس التركي خلال هذه الزيارة الجزائر بأنها: "جزيرة من الإستقرار السياسي والإقتصادي في منطقتها". وفي المقابل فإن مسؤولين جزائريين قاموا بإجراء زيارات رسمية إلى تركيا[٢٣]، كانت أولى هذه الزيارات عام ٢٠٠٥م حيث قام الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بزيارة تركيا وشملت الزيارة محاور لترقية الحوار السياسي والتعاون الشامل بين الجزائر وتركيا، وتبع زيارة رئيس الجمهورية الجزائرية إلى تركيا عدد من زيارات كبار المسؤولين الجزائريين إلى تركيا[٢٤]، وتعد زيارة وزير خارجية الجزائر السيد "عبد القادر مساهل" في فيفري ٢٠١٨ الأولى لوزير خارجية الجزائر إلى تركيا منذ عشر سنوات وتم فيها تبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمة وما آلت إليه الأوضاع في سوريا وليبيا[٢٥].

٢/ **البعد الإقتصادي**: تتسم العلاقات الإقتصادية بين البلدين بكونها إستراتيجية، فالجزائر تعد شريكا إستراتيجيا لتركيا في منطقة شمال أفريقيا، ولأن المجال الإقتصادي يلعب دورا مهما في قوة وريادة البلد سياسيا وإستراتيجيا، فقد عكفت تركيا من أجل تحقيق التطور الإقتصادي منذ استلام حزب العادلة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢م. وفي هذا السياق، تعتبر اتفاقية الصداقة والتعاون المبرمة بين البلدين عام ٢٠٠٦م

[23] . Omar Bouacha, **Erdugan's Visit to Algeria: An Important Step to Wards Building an Effcetive Turlish-Algerian Partnership**, Afrika Arastirmacilari Derngi,mart 2018.

http://www.afam.org.tr.

[٢٤]. فتيحة بورونية، **"الرئيس الجزائري يبدأ زيارة إلى تركيا"**، جريدة الرياض الإلكترونية، ٤ فبراير ٢٠٠٥، عدد، ١٣٣٧٤.

http://www.alriyadh.com.

[٢٥]. **"زيارة السيد عبد القادر مساهل وزير الخارجية الجزائرية لتركيا ٢٢-٢٣ فبراير ٢٠١٨"**، نقلا عن موقع:

www.mfa.gov.tr.

نقطة تحول للعلاقات التجارية بين تركيا والجزائر حيث بلغ التبادل التجاري عتبة ٥ مليارات دولار وتجاوز حجم استثمارات تركيا في الجزائر 3,5 مليارد دولار في الوقت الراهن، كما يسعى الطرفان لزيادة حجم التبادل التجاري إلى ١٠ مليار دولار في السنوات القادمة[٢٦].

في عام ٢٠١٤ وقعت الدولتان اتفاقية لتمديد الجزائر تركيا بالغاز الطبيعي لمدة ١٠ سنوات أخرى مع زيادة هذه الكيميات بنسبة ٥٠% وبذلك تحتل الجزائر المرتبة الرابعة في هذا الشأن بعد روسيا وأذربيجان وإيران، بالإضافة إلى مشاريع إقتصادية أخرى تساهم في تعزيز العلاقات الإقتصادية بين البلدين من أهمها: إقامة أكبر مصنع للنسيج في أفريقيا بمحافظة غليزان "طيال"، وإقامة مصنع للحديد والصلب في محافظة وهران الذي شيدته الشركة التركية "توسيالي آيرون آند ستيل" في عام ٢٠١٣م، وقد بلغت الإستثمارات التركية بالجزائر في مجال الحديد والصلب 2,250 مليار دولار في عام ٢٠١٧، وسيتم رفع هاته القيمة إلى ٦ مليارات دولار في عام ٢٠٢١م بعد الإنتهاء من إنجاز مصنعين للحديد والصلب بقيمة ٤ مليارات دولار[٢٧].

وفي هذا الإطار، فإن تركيا استندت إلى استراتيجية الإعتماد المتبادل معبرة عن ذلك بمبدأ " الكسب للجميع"، ويأتي تعزيز العلاقات الإقتصادية التركية الجزائرية ضمن إقامة علاقات إقتصادية إستراتيجية منطلقة منها لتصل إلى إلى تطوير العلاقات بين البلدين في بعدها السياسي[٢٨].

---

[26] .Omar Bouacha. **Ibid.**

[٢٧]. "**زيارة أردوغان للجزائر.. تتويج لصداقة عمرها خمسة قرون**"، تم نشره في:٢٠١٨/٠٢/٢٦ على موقع:

http://www.dailysabah.com.

[٢٨].نعيم شلغوم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. ٢١١، ٢١٢.

المحـــور الثالـــث: تـــداعيات التحـــولات الإقليميـــة العربيـــة علـــى العلاقـــات التركية الجزائرية

شـكلت التغـيرات الـتي عرفتهـا منطقـة الشـرق الأوسـط خاصـة منهـا الحـراك الشـعبي العـربي تحـديا كبـيرا لـيس فقـط للأنظمـة الإسـتبدادية في المنطقـة، وإنمـا للقـوى الإقليميـة والدوليـة أيضـا. وضـمن هـذه التفـاعلات المتسـارعة الـتي تمـر بهـا المنطقـة مـع تزايـد مشـاكلها وحـدتها لاسـيما الأوضـاع الأمنيـة اللامسـتقرة في ليبيـا وتفـاقم الأزمـة السـورية. لقـد أفـرزت هـذه التحـولات العديـد مـن النتـائج الـتي أثـرت علـى التحالفـات بـين القـوى الإقليميـة والدوليـة، كما أثرت على العلاقات الثنائية لدول المنطقة.

وفي هـذا السـياق، يمكـن القـول أن التحـولات الإقليميـة دفعـت باتجـاه إحـداث تغـير وبـبطء منـذ عـام ٢٠١٢م في سياسـة تركيـا الخارجيـة وعلاقاتهـا، بعـد أن اتسـمت بالثبـات والاسـتمرارية منـذ العـام ٢٠٠٢م، نظـرا للتحـديات والتهديـدات الـتي تواجههـا علـى المسـتويين الـداخلي والخـارجي، ويـأتي هـذا التغـير لمجابهـة التـداعيات السـلبية للربيـع العـربي والحـد منهـا. وفي ضـوء هاتـه التـداعيات فإننـا نرصـد تباينـا في موقـف كـل مـن الجزائـر وتركيـا تجـاه هاتـه التحـولات انطلاقـا مـن تبـاين المبـادئ والمرتكـزات الـتي توجـه سياسـتهما الخارجية.

١/ **مـــن الناحيـــة السياســـية:** بالنسـبة للموقـف الرسـمي الجزائـري مـن التحـولات بالمنطقـة العربيـة فإنـه اتسـم بـالتحفظ، كمـا اختلـف الخطـاب الرسـمي في تعاملـه مـع الحـراك العـربي بحسـب كـل حالـة. اسـتندت الحكومـة الجزائريـة في مواقفهـا علـى مبـادئ سياسـتها الخارجيـة المقترحـة مـن طـرف المجلـس الـوطني للثـورة غـداة اسـتقلالها في عـام ١٩٦٢[٢٩]م، والـتي تقـوم عليهـا عقيـدتها الأمنيـة أيضـا وتعتـبر بمثابـة ثوابـت لهـا: السـيادة وعـدم التـدخل

[٢٩]. سمير قط، "**السياسة الخارجية الجزائرية في أفريقيا: الأسس والتطورات**"، قراءات أفريقية، ٢٠١٨/٠٩/٢١.

http://www.qiraat african.com.

في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل الأجنبي والخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية، وعدم اللجوء إلى القوة، ونظام أمني خاص بكل دولة. وعلى أساس المبدأ المزدوج المتضمن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتدخل الأجنبي، بما فيه عدم مشاركة القوات الجزائرية خارج الحدود، فإن الجزائر رفضت أي تدخل أجنبي أو من طرفها في الأزمات التي مست كل من سوريا، ليبيا واليمن ورفضت الإنضمام أو الإنخراط في أي تحالف ومهما كان هدفه[٣٠]، فعلى الرغم من أن سقوط نظام القذافي في ليبيا وما نتج عنه من تهديدات أمنية تمس أمن الجزائر والمتمثلة في الهجرة غير الشرعية وانتشار الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية إلا أنها إلتزمت التحفظ اتجاه الفرقاء في ليبيا وعملت على مجابهة التحدي الأمني على مستوى حدودها دون الدفع بقواتها للتدخل في الوضع الليبي.

أما بالنسبة لتركيا، فإنها واجهت تحديا واضحا بالنسبة لمقاربة سياستها الخارجية المتعددة الأبعاد وتصفير المشكلات مع دول الجوار، كما أن هذه التحولات أوجدت تركيا في بيئة إقليمية وأمنية متغيرة تهدد أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة، الأمر الذي دفعها إلى مطالبة حلفائها بالتدخل العسكري في سوريا لمواجهة التنظيمات الإرهابية التي برزت في المنطقة ولتوفير الحماية للاجئين السوريين المتدفقين على أراضيها، ومن جهة أخرى عرفت تركيا تراجع دورها الإقليمي بعد أن عرفت في فترة سابقة تزايد قوتها الإقتصادية ودورها كوسيط سلام في منطقة الشرق الأوسط، وشهدت تعزيز علاقاتها بدول المنطقة وتزايدت معها الإستقلالية الإستراتيجية لتركيا[٣١].

[٣٠]. عبد النور بن عنتر، **"عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ماي، ٢٠١٨، ص ص. (١، ٨).

[٣١]. مراد يشيلطاش، اسماعيل نعمان ثليجي، **مرجع سبق ذكره**، ص (١، ٩).

ومن ناحية أخرى، سمحت هذه التحولات التي أدت إلى توتر العلاقات الثنائية لتركيا مع عدد من دول الجوار إلى تعرضها لإنتقادات واسعة على المستويين الداخلي والخارجين ، وفي ظل هذه التطورات اتجهت تركيا إلى مراجعة سياستها الخارجية والتي قدمها السيد أحمد داوود أغلو في صيف عام ٢٠١٤م تحت عنوان "استعادة تركيا لإحياء دورها ومكانتها[٣٢].

وفي هذا السياق، صاغت تركيا سياسة خارجية ترتكز على أسس واقعية واستراتيجية، قائمة على تعزيز التعاون وتوطيد علاقاتها بالدول التي تحظى باحترام على الصعيد الإقليمي وبأهمية جيوسياسية[٣٣]، وتأسيسا على هذا فإن الجزائر تحظى بمكانة ودور محوري يمكن أن تأديه على الساحتين المغاربية والأفريقية فهي تحظى بمصداقية كبيرة بين بلدان القارة الأفريقية نظرا لمواقفها التاريخية المؤيدة لقضايا هاته الدول، وهو ما يعد عاملا إيجابيا في تعزيز العلاقات الثنائية بين تركيا والجزائر.

٢/ **من الناحية الإقتصادية:** تأثرت تركيا بشكل سلبي من جراء النتائج التي أفرزتها التحولات في المنطقة العربية، والتي كانت تربطها بها اتفاقيات إقتصادية إستراتيجية وبذلك فإنها فقدت شركاء تجاريين لها، ولكن من جهة أخرى ساهمت هاته النتائج في إظهار الإرادة المشتركة لتركيا والجزائر لتعزيز الشراكة بين البلدين وتنسيق الجهود لمواجهة التحديات بطريقة تعود بالمنفعة على الطرفين. وتشمل الفرص الإقتصادية التي يمكن أن تستفيد منها أنقرة والجزائر متغيرا قويا يدفع باتجاه توطيد العلاقات بين البلدين.

[٣٢].عماد يوسف قدورة، "**مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والإتجاهات**"، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر، ٢٠١٥)،ص (١، ١٩).

[٣٣].نعيم شلغوم، **مرجع سبق ذكره**، ص (١٠٣، ١١٥).

وفي هذا الصدد، فإن الجزائر تعد خيارا مناسبا وسوقا إقتصاديا مهما لها في منطقة شمال أفريقيا كونها تتمتع بالإستقرار بعد فقدانها شريكا إقتصاديا يتمثل في ليبيا عقب اندلاع الحراك الشعبي العربي عام ٢٠١١[٣٤].

احتلت الجزائر المرتبة ٣٢ ضمن قائمة الشركاء التجاريين لتركيا من حيث حجم المبادلات في عام ٢٠١٣م، فالبيئة الإقليمية والأمنية اللامستقرة لتركيا فتحت المجال لها لإيجاد أسواق جديدة للإستثمار ولتعوضها الخسائر التجارية التي تكبدتها التجارة الخارجية التركية خلال السنوات الماضية[٣٥]. كما بلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين حسب مصادر رسمية عام ٢٠١٣م 3,5 مليار دولار، وبلغ حجم الإستثمارات التركية عام ٢٠١٧م في الجزائر ٣ مليار دولار بحسب سفير تركيا بالجزائر السيد "محمد بوروي"[٣٦]. ويعد الاستقرار السياسي في الجزائر أحد العوامل المساعدة في جذب الإستثمارت التركية وتعتبر الأسواق الجزائرية جاذبة للشركات التركية التي تساهم وبشكل واسع في عدد من المشاريع وفي مجالات عدة، كما أنها تعرف تزايدا مستمرا وتحظى بالتشجيع من طرف البلدين.

في بلغت قيمة الإستثمارت التركية في السنوات الأخيرة بالجزائر قرابة 4,5مليار دولار والذي انعكس بشكل ايجابي في زيادة النمو الإقتصادي بالجزائر، وساهم في خلق وظائف ل١٤٠٠ عامل مباشر، و بسعي تركيا زيادة حجم استثماراتها بالجزائر فإنها تصدرت قائمة المستثمرين متفوقة على دول غربية من بينها فرنسا. وبحسب الوكالة الجزائرية لترقية وتطوير الإستثمار فإن تركيا تملك ١٣٨ مشروعا من مختلف القطاعات، منها ٣٩ مشروعا تم استكمالها وتركزت معظمها في القطاع الصناعي

[34] .Omar Bouacha, **Ibid**.

[35] .Ismail Numan Telci, **Why is Algeria Important for Turkey?.**

http://www.aljazeera.com.

[٣٦]. "**زيارة أردوغان للجزائر.. تتويج لصداقة عمرها خمسة قرون**"، مرجع سبق ذكره.

الـــذي نـــال الحصـــة الكـــبرى بإجمـــالي ٢٣ مشـــروعا، بلغـــت قيمتهـــا ٧٢٠ مليـــون دولار، ومـــن بـــين المشـــاريع الإســـتثمارية التركيـــة الرائـــدة بـــالجزائر مصـــنع النســـيج بغـــرب الجزائـــر بقيمـــة بلغـــت 1,5مليـــار دولاريـــين شـــركة "تايبـــا" التركيـــة ومجمـــع شـــركات حكوميـــة جزائريـــة والـــذي يعد الأكبر في أفريقيا[٣٧].

المقابـــل فـــإن الجزائـــر تعـــد هـــي الأخـــرى مســـتفيدة مـــن الإســـتثمارات التركيـــة والـــتي تعـــد جـــادة مقارنـــة بـــدول أخـــرى، فقـــد كـــان لإنتهـــاج تركيـــا لسياســـة القـــوة الناعمـــة ورؤيتهـــا القائمـــة علـــى الإنتـــاج في الجزائـــر والمســـتندة إلى قاعـــدة (رابـــح- رابـــح) أن أدت إلى تفعيـــل وتعزيـــز العلاقـــات بـــين البلـــدين[٣٨]. وفي ضـــوء التطـــورات الحاصـــلة في المنطقـــة العربيـــة فـــإن تركيـــا إلتزمـــت في علاقاتهـــا مـــع الجزائـــر بمبـــدأ تصـــفير المشـــكلات وعـــدم التـــدخل في شـــؤونها وكســـبها كشـــريك وصـــديق إســـتراتيجي، وهـــو ماســـاهم في زيـــادة حجـــم التجـــارة الخارجيـــة لتركيا وتعزيز الشراكة الإقتصادية بين البلدين[٣٩] .

استنتـــاج :

مـــن خـــلال مـــا ســـبق نخلـــص إلى أن العلاقـــات التركيـــة الجزائريـــة لم تكـــن وليـــدة عصـــرنا الحـــالي، بـــل هـــي متجـــذرة في أعمـــاق التـــاريخ ولهـــا بعـــد حضـــاري كانـــت فيـــه الجزائـــر جـــزءا لا يتجـــزأ مـــن الإمبراطوريـــة العثمانيـــة إلا أن الإســـتعمار الفرنســـي قـــام بالقضـــاء علـــى الـــروابط الـــتي جمعـــت البلـــدين وطمـــس آثاراهـــا، ورغـــم التباعـــد والتبـــاين بـــين البلـــدين والمواقـــف الســـلبية الـــتي اتخـــذتها تركيـــا في المحافـــل الدوليـــة تجـــاه الثـــورة الجزائريـــة إلا أنهـــا عـــادت وتراجعـــت عنهـــا ، ويمكـــن القـــول أنـــه في ضـــوء التحـــولات الـــتي شـــهدها النظـــام الـــدولي والإقليمـــي منـــذ

[٣٧]. "**الإستثمارات التركية في الجزائر..واقع متين وطموحات كبيرة**"، نقلا عن موقع:

http://www.dailysabah.com.

[٣٨]. نعيم شلغوم، **مرجع سبق ذكره**.

[٣٩]. علاء عبد الحفيظ محمد، "**النسق السياسي العقيدي لرجب طيب أردوغان**"، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد ٣، ٢٠١٣، ص (٨، ١٥).

نهاية الحرب الباردة فإن تركيا اتجهت إلى إعادة صلتها بالعالم العربي والإسلامي ولتكون دولة محورية في دائرتها الجيوسياسية.

وفي هذا الصدد، فإن ازدهار العلاقات التركية الجزائرية جاء نتيجة التوجه التركي نحو الشرق لاسيما بعد تسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢م، وكان لإعتماد القادة الأتراك على سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار واهتمامها بالقضايا العادلة، أن ساهم في تعزيز التعاون بين البلدين .

وفي ظل التحولات التي شهدتها المنطقة العربية في سياق الربيع العربي منذ ٢٠١١م، تأثر البلدان بالنتائج التي أفرزها هذا الحراك ومانتج عنه من عدم استقرار سياسي وتحدي أمني خاصة منها الأزمة السورية والليبية الجارتان لكل من تركيا والجزائر، وبرغم اختلاف موقف كل منهما من هاته التحولات إلا أنهما اعتمدا نهجا براغماتيا من أجل توطيد العلاقات بينهما وضمان استمراريتها. ويعد المجال الإقتصادي عاملا مهما ومساهما في الدفع باتجاه تكثيف التعاون بين البلدين خاصة وأن الإستثمارات التركية بالجزائر تتسم بالجدية على غرار دول أخرى مستثمرة بالجزائر .